

الجزائر.. حملة انتخابية أم كرنفال سياسي؟

حصيد زيار
كاتب جزائري

منذ بدء الحملة الانتخابية الخاصة بتشريعات الـ 12 من يونيو المبكرة وتوالي الظهور البهلواني الغريب لبعض المرشحين والناس في الجزائر يتساءلون عن القيمة السياسية والأخلاقية للبرلمان المقبل ومدى أهلية هؤلاء المتقدمين في القيام بالدور الرقابي والتشريعي المنوط بهم. في الحقيقة لا تثير الحملة الانتخابية اهتمام الجزائريين، وكأنها هي أمر لن يحدث، فهم يرفضون إجراء انتخابات تشريعية في جو سياسي مكهرب تتكاثر فيه الاعتقالات والمحاكمات ويتم فيه تكميد الأقوام.

ولا انتخابات مع العصابات" صرخ المظاهرون في أغلب المدن الجزائرية منذ الـ 22 من فبراير 2019 قبل أن يستعمل النظام القوة لمنع تلك المسيرات منذ نهاية شهر أبريل الماضي.

ومع انسحاب النخب السياسية ومقاطعتها لهذه الانتخابات انتخابا وترشحا ومع قلة المتقدمين حاولت الحكومة جذب العاطلين عن العمل فأغدقت على كل مرشح دون الأربعين قيمة مالية قدرها 1500 يورو قبل بدء الحملة الانتخابية.

وهكذا خلا الجو للكثير من المتطولين على المشهد السياسي والذين لم يعرفوا في حياتهم لا النضال ولا الاهتمام بالشأن العام، فجاؤوا مهولين يبحثون عن فرصة العمر من أجل الانتفاع المادي لا أكثر. وكان من البديهي أن ينعكس ذلك على مسار الحملة الانتخابية ويبدو المشهد رديئا كئيبا مضحكا لم تعرفه البلد أبدا.

في وقت يتكالب فيه وحوش على النساء في الجزائر كما حدث أخيرا في برج باجي مختار والاعتصاب الشنيع الذي راحت ضحيته معاملات غادرين المتصرف وجنن للعمل في الجنوب.

يتصرف بعض رؤساء الأحزاب وبعض المرشحين لوظيفة "نائب عن الشعب" بطريقة مهينة للمرأة يندى لها جبين كل إنسان. فهذا الأمين العام لحزب الحكم الراشد يتحدث دون رشد عن النساء، بطريقة أقل ما يقال عنها إنها مبتذلة، قائلا إن حزبه رشح "الفرولة الممتازة" وليس تلك التي تصد إلى جنوب أفريقيا، وهن لسن حسنات فقط، كما يقول، بل بينهن مديرة ومهندسة ومتزوجة؛

وفي احتقار كامل للقوانين والأعراف الانتخابية الجزائرية وضع حزب النهضة الإسلامي على ملفاته الانتخابية الأنسة ق. ل. مرشحة شبيحا لا وجه لها ولا اسما. ويبدو أن هذا الحزب مازال يؤمن بأن صورة المرأة عورة.

يمارس جل المتدخلين في وسائل الإعلام تواسلا بدائيا وسخيفا في أحيان كثيرة حتى أصبح المواطنون يتبعون سقطاتهم لتفككها والضحك لا غير.

وفي وقت يتكاثر فيه المشعوذون ويحاولون إسكات كل صوت عقلائي، وفي زمن الهجوم الإسلامي المتواصل على البلد يربح المرشحون ثقافة الشعوذة والسحر واللاعقلانية المدمرة. فهذا رئيس حزب جبهة التحرير الوطني يدخل في حديث مثير للشبهة عن رقم "سبعة" الذي جاءت به القرعة ليكون رمز حزبه فيقول إن الله هو الذي جابههم بهذا الرقم المبارك في الإسلام كإشارة ربانية ويذكر بعض الآيات التي جاء فيها ذكر هذا الرقم "سبع سموات"، "السبع المثاني"، والجهد في الثورة

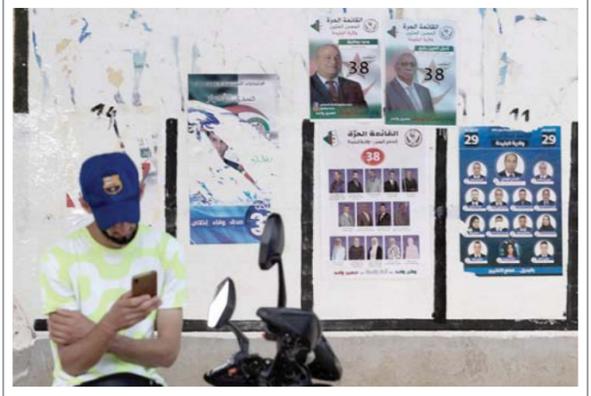
ومررت هذه الانتخابات انتهائية بعض رؤساء الأحزاب الإسلامية والوطنية الذين رشحوا أنماهم ليرثوا السلطة من بعدهم كابن عبد الرزاق مقري وحسن عريبي والصادق بوطاطية وابن قريته.

وفي منظر كاريكاتيري نشاهد مرشحا بخطب بحماس كبير في قاعة كبيرة فارغة تماما ويقول إنه شخص مثقف لا ينقصه شيء سوى الجمهور في القاعة؛

حملة أو "هملة" بمعنى تسكع، كما يسميها الجزائريون، موجودة على القنوات التلفزيونية المبلبة للسلطة ولا أثر لها على أرض الواقع، فلا إشارات ولا تظاهرات تدل على أن هناك حملة انتخابية فكانها تدور في سرية وفي أماكن مغلقة.

أما بالنسبة إلى منطقة القبائل فقد بات مؤكدا أن أي مكتب اقتراع لن يفتح هناك ولن تتسرب أي ورقة داخل الصناديق.

ولكن كل هذا لا يهم السلطة لأنها أكدت على لسان الرئيس عبدالمجيد تبون منذ أشهر أنه مهما كانت نسبة المشاركين في الاقتراع ضعيفة، فإن ذلك لا يمنع من إعلان النتائج الرسمية.



العرب

كاستاكس في تونس وحدود المستطاع

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم تكن زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستاكس إلى تونس بتلك الحرارة التي اعتاد عليها الطرفان، وإنما جاءت ضمن أدنى مؤشرات المجاملة بين دولة كبرى ومستعمرتها السابقة، وكان الهدف منها محاولة اكتشاف الواقع الجديد في بلد الديمقراطية الناشئة بشمال أفريقيا، الرازح تحت الأزمات المتفاقمة، والخاضعة لحكومتها لبيولات الإسلام السياسي الذي لا يخفي رغبته في مغادرة الفلك الفرنسي الفرنكفوني والانتقال إلى الفلك الأمريكي البريطاني الأنغلو فوني المتطعم لتطلعات جماعة الإخوان والمثقفين بمشروعها الأيديولوجي.

وتظهر هذه الانتخابات انتهائية قيس سعيد باريس وانتقد من هناك من "يتجشجون بالإصلاح" في تونس دون تحقيقه، وقال إن بلاده "في حاجة إلى أموال وفي حاجة إلى عدالة اجتماعية وكفوض وهديات دون أن يستثمر تونس "تتوفر فيها كل الثروات ولكن للأسف ما ازادت النصوص إلا وازداد معها اللصوص". واعتبر الرئيس سعيد زيارة كاستاكس ورايها جملة يشجع على جلب الاستثمارات، دون أن ينسى الغمغ من قناة من قال إنهم يحاولون إحباط جهود عقد القمة الفرنكوفونية التي ينتظر أن تحتضنها جزيرة جربة في نوفمبر القادم.

زار كاستاكس تونس مع وفد رفيع المستوى للمشاركة في اجتماع المجلس الأعلى للتعاون بين البلدين المحدث بمقتضى الاتفاقية الموقعة بباريس في 07 أبريل 2015، وكان يمكن أن يتابعها التونسيون كحدث بروتوكولي عادي، لولا طبيعة الأزمة الخائفة التي تمر بها بلادهم، وخاصة على الصعيدين المالي والاقتصادي، والتي باتت تهدد بانفجار اجتماعي حذر منه المراقبون، ولاسيما مع انقضاء الداعمين الدوليين، بعد عشرة أعوام من مسلسل الفشل الذي يحاول المتسببون فيه التغلطة عليه بشعارات لم تعد تقنع المانحين الدوليين، كضرورة دعم الديمقراطية الوحيدة في المنطقة لمنحها من الانتكاس، دون الحديث عن الأسباب الحقيقية للأزمة ومنها فشل النخبة السياسية وعلى رأسها تيار الإسلام السياسي، واتساع دائرة الفساد والاحتكار، وعجز الدولة عن التحكم في البيات الإنتاج، وعجز القائمين عليها عن ابتكار رؤى جديدة وأدوات لصناعة الثروة وحل المشاكل من الداخل وتشكيل منوال مغاير للتنمية.

تمر تونس بحالة اختناق مالي واقتصادي، وهي ليست بعيدة عن النموذج اللبناني في تشكل ملامحها كضحية لفساد نخبتها السياسية، وقد تكون أقرب للنموذج اليوناني الوصول إلى حافة الإفلاس. وحذر محافظ البنك المركزي مروان العباسي، من محاولات الدفع بها إلى النموذج الفنزويلي في حل الأزمة المالية عن طريق التمويل المباشر بقدر دون المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من التضخم غير المسبوق. وخلال الأسبوعين الماضيين سافر رئيس الحكومة إلى طرابلس والدوحة بحثا عن مساعدات فعلية في ظل تعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على أربع مليارات دولار، مقابل طرح حزمة من الإصلاحات ستكون محل جدل واسع في البلاد. انتهى زمن الدول التي تبعت

أموالها في الفراغ، ولاسيما في ظل الأزمة العالمية نتيجة جائحة كورونا، والتي تآثرت بها الاقتصادات الكبرى أكثر من الصغرى، والدول الغنية أكثر من الفقيرة. ومن الوهم أن يستمر العالم في دعم "الطفل الديمقراطي المدلل" الذي لا يريد أن ينمو ويتحمل مسؤوليته، وأن يحاسب نفسه على الأموال الطائلة التي تحصل عليها كقروض وهدايا دون أن يستثمر منها شيئا للمستقبل، فهناك من الديمقراطيات ما بلغ سن الشيخوخة وهو في حالة فقر مدقع.

تركت زيارة كاستاكس ورايها جملة من الاستنتاجات المهمة، أبرزها أن باريس متعاطفة مع الشعب التونسي في مواجهة جائحة كورونا، أكثر من تعاطفها مع حكومتها في مواجهة أزمته المالية والاقتصادية، وأنها تبدو متفهمة لمقاربة الرئيس قيس سعيد، أكثر من مقاربة الحكومة والبرلمان في فهم الأوضاع المتأزمة التي تعرفها البلاد.

وما قاله الرئيس سعيد في مناسبات عدة، وخاصة بخصوص سوء التصرف والفساد وعدم استغلال الإمكانيات الحقيقية للبلاد، لم يات من فراغ، وإنما هو نتاج ما يصله من تقارير يومية ليس فقط حول ما يدور بالداخل، ولكن وهذا الأهم، حول ما يدور في كواليس السياسة الخارجية، وكيف بات ينظر العالم إلى تونس التي انحدرت إلى نفق الفشل الذريع.

فرنسا ومن ورائها دول الاتحاد الأوروبي، تتابع دقائق الأمور في تونس، وتدرك جيدا أنها غير قادرة على مغادرة وضعها المتردي، سواء نتيجة الصراع السياسي المتفاقم بين الرئاسات الثلاث، أو نتيجة سياسة المغالبة التي يعتمدها تيار الإسلام السياسي في تبني سياسة الحوار الخارجية والدفع نحو الانقسام الداخلي، أو بسبب تراجع أداء الدولة أمام زحف

اللوبيات المستاثرة بالجانب الأكبر من الثروة، وعجزها عن تنفيذ الحلول والإصلاحات المستوجبة نتيجة تغول الفاعلين الاجتماعيين.

ستقف فرنسا مع تونس في مساعيها لنيل القرض الذي ترغّب فيه من صندوق النقد الدولي، ولكن وفق برنامج الإصلاحات الذي ستعتمده الحكومة، وهذا قرار أوروبي واضح، لتجد السلطات التونسية نفسها أمام الفرصة الأخيرة، فالصنوبر لم يعد

يتيح التدفق العادي، وإنما بحساب يصل إلى حد التقتير، ولعبة الحصول على القروض وصرها لغايات انتخابية أو سياسية أو لشراء رضا الجمهور، انتهت، وهذا ما يجمع عليه المانحون الدوليون الذين لطالما انتقدوا أداء الحكومات المتلاحقة منذ 2011 وصولا إلى حكومة المشيشي التي يمكن اعتبارها ضحية لما سبق، ولكنها مطالبة بتحمل المسؤوليات كاملة أمام

تفاقم الأزمة. كانت زيارة رئيس الوزراء الفرنسي مناسبة لجس النبض في تونس التي تشهد منذ سنوات حملات عدائية ضد بلاده، تنزعها قوى الإسلام السياسي وجيوشها الإلكترونية، من باب الاندماج في المشروع الذي تشهده منطقة شمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء، ويجمع فيه الإخوان مع الجماعات الجهادية في مواجهة دور فرنسا وحضورها لأسباب ثقافية بالأساس يحاولون التغلطة عليه بشعارات تحرير السياسات وتأميم الثروات، ولكنه في الواقع انعكاس لمحاولات إعادة تقاسم النفوذ، وخاصة بعد انسحاب بريطانيا المرتبطة بعلاقات ودية مع الإسلاميين منسافة لفرنسا في دول المنطقة ومنها تونس والجزائر وليبيا، وميل الإخوان إلى نيل التعاطف الأمريكي بغاية

الاستقواء به على منافسيهم المحليين، متظاهرين بانهم من يمكن لوأشطن أن تستأنهم على الديمقراطية والاقتصاد الحر.

لا يمكن القول إن فرنسا قد تتخلى عن تونس وتتركها وحيدة أمام العاصفة، ولكنها تتفق مع دول أخرى عدة، على أن على التونسيين أن يساعدوا أنفسهم أولا وأن يتجاوزوا صراعاتهم، وأن يخرجوا من دائرة التجاذبات الطاحنة لتحميد أولوياتهم، وأن يتجهوا للعمل والإنتاج بعد سنوات العطب والاحتجاج، وأن يرحموا بلادهم من الانقسامات الداخلية ومن محاولات الانقلاب على الدولة الوطنية بما في ذلك خارطة علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية وأولوياتها الدبلوماسية، واعتقد أن كاستاكس أوصل ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لرئيس الحكومة التونسية.

فرنسا لن تتخلى عن تونس وتتركها وحيدة أمام العاصفة، ولكنها ترى أن على التونسيين أن يساعدوا أنفسهم أولا، وأن يتجاوزوا صراعاتهم وأن يتجهوا للعمل والإنتاج بعد سنوات العطب والاحتجاج

